دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة

الأستاذ دمدوم كمال
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير

المقدمة

رغم التطور الكبير الذي طرأ على حجم المؤسسات الصناعية إلا أن الوحدات الصغيرة و المتوسطة لازالت اليوم تمثل نسبة هامة في الجهاز الصناعي ، و مثبته ديناميكيتها فيه . من ذلك لا يمكن اعتبار صغر الحجم مجرد مرحلة تاريخية في مسار التنمية الصناعية ، بل هي حقيقة يقتضيها تطور الجهاز الصناعي حيث يتعايش قطاعين : يتمحور الأول حول الوحدات الكبرى المستخدمة لتكنولوجيا متقدمة و كثيفة رأس المال و لتنظيم دقيق للعمل و المتمركز أساسا في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج . كما ينبني القطاع الثاني على الوحدات الأقل حجما ذات التكنولوجيا الأقل تطورا ، و كثيفة العمل و متجهة نحو إنتاج مواد الاستهلاك أساسا .

و تكمن اهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في خصائص الحجم التي تتمتع بها ، و تجعلها قادرة على انتاج فوائض في فترات الازمات ، حيث يضعف مستوى التراكم في المؤسسات الكبرى و تنتشر البطالة بحدة . و لما تكون العلاقات مكثفة بين المؤسسات الصناعية الكبرى و الاقل حجم ، فان جزءا من الفائض المحقق في هذه الاخيرة ، سينتقل الى الاولى ، مؤديا الى تثمين اكبر لراس المال فيها كما ان انتشار هذه المؤسسات في جسم الجهاز الاقتصادي سيؤدي الى رفع الطلب على العمل ، و منه تثمين افضل له.

و التوسع الملاحظ لهذه المؤسسات خلال الازمات ، في الانظمة الليبرالية ، يعتبر بمثابة عودة الروح لهذه الانظمة ، لانها هي المجال الرحب للمنافسة الحرة، و توسيع نطاق القطاع الخاص ، و تشكيل عدد كبير من المقاولين ...

نحاول من خلال هذه الورقة التاكيد على ان تنمية خط واسع من الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية التي تنفذ برنامج للاصلاحات الاقتصادية ، يجب ان لا يتم بمعزل عن سياسة التنمية الصناعية ككل من جهة وطبيعة النظام الاقتصادي من جهة اخرى.

لأجل ذلك قسمناها إلى اربعة عناصر حاولنا في الأول التعرف على مفهوم هذا القطاع. و تناولنا في العنصر الثاني الخلفيات النظرية و الإيديولوجية له ،كما تناولنا في العنصر الثالث دور الصناعات الصغيرة المتوسطة في الاقتصاديات المتميزة الثنائية أثناء الأزمات، أما العنصر الرابع و الاخير فقد خصصناه إلى تبيين دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول التي تقوم باصلاحات اقتصادية ملمحين الى حالة الجزائر .

اولا : مفهوم الصناعات الصغيرة و المتوسطة*

تحمل عبارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم، ولذلك يبدو للوهلة الأولى أن مقارنة مؤسسة لانتاج الحلوى بمؤسسة لإنتاج السيارات تتيح لكل شخص أن يدرك انه أمام مؤسسة صغيرة و أخرى كبيرة،نظرا لأن الأولى توظف عددا قليلا من العمال، أو ان طاقة إنتاجها ضعيفة، أوان حجم رأسمالها صغير ، أو أن رقم أعمالها ضعيف ،إلى ما هنالك من المعايير الكمية الممكن تطبيقها بصرامة لنحصل على نتائج محددة بسهولة في حدود المعايير المعتمدة.

غير ان الاعتماد على المعايير الكمية وحدها يضلل ظاهرة المنشاة كنواة للحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فهذه المعايير لا تكشف مثلا عن طبيعة تنظيم

* سنستعمل الرمز الـــص.ص.م اختصارا للصناعات الصغيرة و المتوسطة

و الرمز الم.ص.م اختصارا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

العمل و علاقات العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص و عمق تقسيم العمل ...

لذا فان تعريف الـــص.ص.م يجب أن لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب ،بل يتعين إضافة معايير نوعية أخرى ،تسمح بإبراز خصائص هذا القطاع و يعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي يتميز بها القطاع المعني ، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف[1] . حتى و أن اتفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة إلا أنها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب ثلاثة عوامل : اقتصادية وتقنية و سياسية .

العوامل الاقتصادية و تتمثل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا . كما أن شروط النمو الاقتصادي و الاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى مما يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات ، فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل ، تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة. إضافة لذلك يؤدي تنوع الأنشطة الصناعية إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع ، فالمؤسسات الموجودة في فرع الصناعات الزراعية-الغذائية ، قد تكون من النوع المتوسط أو الصغير مقارنة مع تلك الموجودة في فرع الصناعات التعدينية مثلا .

أما العقبة التقنية ، فتتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها .فحيثما تكون المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا ، فان عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد ، و بالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر . وعلى العكس من ذلك، فحيثما تكون عملية الصنع مجزئة و موزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها او المتكاملة ، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة و متوسطة.و لذلك فالمؤسسة التي تعتبر في البلد الاول كبيرة، قد تعتبر في الثاني صغيرة .

اما العقبة السياسية ، فتتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع . ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيهه و مساعدته ، و بالتالي يتعين تحديد العتبة التي يتم على أساسها التمييز بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من الصناعات .هذه العتبة تتغير من بلد لاخر.

نظرا للتباين في التعاريف سنعتمد على معيار عدد العمال* للتمييز بين المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .حيث نعتبر المؤسسة صغيرة او متوسطة الحجم اذا كانت توظف اقل من 500 عامل ، و كبرى اذا كانت توظف اكثر من ذلك.

ثانيا :الأسس النظرية و الإيديولوجية للصناعات الصغيرة و المتوسطة.

1. نظرية المنظم و الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

الكتاب الذين يربطون بين الـــص.ص.م و نظرية المنظم يستندون إلى أنها تشكل مجالا رحبا لتنمية منظمين (Entrepreneurs)لهم القدرة على إنتاج الربح. و هم لا يهتمون في ذلك بالأشخاص ذاتهم بقدر ما تهمهم الخصائص التي تميزهم عن غيرهم و آثار تصرفاتهم في الحركية الاقتصادية .

فعلى الرغم من أن مفهوم المنظم متداول منذ كانتيون إلا أن الذي أعطاه دورا أساسيا في التنمية لاقتصادية هو ج. شومبيتر في نظريته للتنمية الاقتصادية حيث يعتبره مجددا . و التجديد في فكره عنصر ضروري لتحقيق الربح . والمنظم ليس بالضرورة مالك لراس المال ، فهو يختلف عن الرأسمالي من حيث كون هذا الأخير يسلف المال ليحصل على الفوائد ، بينما يقوم المنظم بتوظيف هذه الأموال . و يعتبر المنظم مجددا عندما يحقق توليفات جديدة لعناصر الإنتاج من خلال استعمال طرق جديدة في الإنتاج أو عرض منتج جديد في السوق أو ادخال تحسينات على منتجات قديمة أو فتح أسواق جديدة للحصول على مصادر تموين افضل أو وضع طرق جديدة في التنظيم الإداري .

كتاب آخرون يعطون بعدا نفسيا للمنظم ،حيث يرون أن الرغبة في إثبات الذات هي التي تحفز الأشخاص على النشاط الاقتصادي ، و لذلك لا يمثل الربح غاية في ذاته بقدر ما هو أداة تسمح بتقييم مدى تحقق رغبة إثبات الذات.[2]

و من الكتاب من يضع خصائص المنظم كمرادف لإنشاء مقاولة جديدة (créer une nouvelle entreprise) : و يعكس مفهوم الإنشاء : الحركة والتغير و التجديد و الفعل . كما يرتبط مفهوم مقاولة بنظام اقتصادي محدد، ألا

* اغلب التعاريف تهتم بمعيار العمل و نادرة تلك التي تحدد القطاع المعني باقل من 500 عامل.

وهو النظام الرأسمالي .فيشير نفس الكاتب، رغم أن المبادرة الفردية كانت موجودة منذ القدم، إلا أن ظهور المقاولة كتعبير عن هذه المبادرة و كبنية لتنظيم قوى الإنتاج ، ترجع إلى القرن السابع عشر، فهي إذا مرتبطة بالنظام الرأسمالي.[3]

مما تقدم تظهر فكرة المنظم مرتبطة عضويا بالمؤسسة الخاصة التي تبحث عن الربح .وتتوقف التنمية الاقتصادية على وجود عدد كبير من المنظمين وانتشار عقلية مؤسسية في المجتمع، و لا يصبح هذا ممكنا إلا إذا أخذت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة مكانة أكبر في جسم الجهاز الاقتصادي .

2. الأسس الايديولوجية للصناعات الصغيرة و المتوسطة

ثلاثة تيارات فكرية[4] يمكن أن تشكل إطارا مرجعيا للذين يربطون بين الـــص.ص.م و نظرية المنظم .

يعزى التيار الاول إلى (هاربر سبنسر) . حيث اسقط نظرية التطور والانتقاء على النظم الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك باعتماد مفهوم البقاء للأكثر قدرة على التكيف ، و في المجال الاقتصادي فان السوق و قوانينها هي مكان المعركة ،ففيها يتم الانتقاء بين الأقوياء و الضعفاء . فالأفراد الذين لديهم اكبر قدرة على التكيف مع ظروف السوق، يصلون إلى الثروات و يضمنون استمرار جنسهم ،و في نفس الوقت ينسحب الأفراد الأقل تكيفا .و منه فالنجاح و الفشل يتوقفان على قدرات كل واحد ، وعليه أن يتحمل نتيجة عمله ، فمن ينجح يرجع ذلك إلى قدرته على التكيف ومن يفشل لا يلوم إلا نفسه . كما ان إعانة الفاشلين هي إعاقة لعمل القوانين الطبيعية على المستوى الاجتماعي مما يؤدي الى القضاء على محفزات التطور ، لأنها تسمح بإعادة إنتاج العناصر الأقل كفاءة في المجتمع.

و عندما تتجسد القوانين الطبيعية في الواقع ، سيتحرك أفراد مسئولون عن أنفسهم و مصيرهم. وفي كل المجالات سوف تبرز نخبة تبين الطريق الواجب إتباعه . فهذه النخبة هي محرك التطور الاجتماعي و رائدته . لكنها من هي ؟ (إنها مجموعة المنظمين الذين يحركهم الربح بجمعهم لوسائل العمل و الكفاءات وتحمل المخاطر. لذلك و حتى تستطيع هذه الفئة ان تكمل مهمتها يجب على المجتمع أو الأنظمة الاقتصادية أن تقبل داخلها قانون الاختلاف الطبيعي و تثمنه ، من خلال وضع القواعد و المحفزات المناسبة لذلك) .

أما التيار الثاني فيتمثل في أفكار ف.ا.شوماخر[5] وسنهتم فقط بـــ:ضرورة إحداث مناصب عمل كأولوية عاجلة و مؤسسة ذات حجم إنساني .

بالنسبة للعنصر الأول حيث يتعين إحداث مناصب عمل للجميع مهما كانت طبيعتها أو مردوديتها أو أجرتها ، ذلك أن العمل يبعث على الاطمئنان و يعطي قيمة للإنسان ، و يؤدي في نفس الوقت إلى إحداث ظروف قادرة على توليد النمو .فبهذه الطريقة يمكن القضاء على الأفكار الغير منتجة و تكوين فكر جديد ، فكر مجتمع عليه أن يستعمل طاقاته البشرية بكفاءة.

مؤسسة ذات حجم إنساني، انطلاقا من المسلمة التي يضعها ان الاتجاه نحو الأحجام الضخمة يعني السعي نحو التدمير الذاتي ، يحدد شوماخر أبعاد المؤسسة ذات الحجم الإنساني بالحجم و التكنولوجيا و الموقع .

بالنسبة للحجم يقصد من وراءه المؤسسة الصغيرة لأنها تسمح للإنسان ان يثبت فيها ذاته .(الناس لا يكونون إنسانيين إلا داخل مجموعة صغيرة) .

كما يعتبر شوماخر أن التكنولوجيا الحالية غير إنسانية لأنها تسلب الإنسان طاقته الإبداعية .و بدون أن ينكر ضرورة استعمال التكنولوجية المعاصرة في المؤسسات الكبرى ، يقترح التكنولوجية الوسيطة كحل للمشاكل المتولدة من بنيات الإنتاج الكبير وتكون ملائمة للمناطق الأقل تصنيعا .

أما عن الموقع فان هذه المؤسسة الصغيرة و التي تستعمل التقنيات البسيطة نسبيا يسهل توطنها في المناطق الداخلية و بالتالي تسمح للأفراد أن يجدوا مناصب عمل في مناطق إقامتهم.

يستلهم المدافعون عن الحجم الصغير كثيرا من هذه الأفكار .مثلا (رين بيترسون)[6] ، يرى إن الإنسان يحس بالضعف و العجز أمام المؤسسات و الهياكل الضخمة (دولة ، مؤسسات كبرى) لذلك يتعين أن تكون بنيات الإنتاج متناسبة مع حجمه و التكنولوجية الوسيطة تسمح له بذلك و تحقق في نفس الوقت الاقتصاد في الطاقة و تحمي المحيط الطبيعي و تلبي احتياجات التنمية المحلية .

اما التيار الثالث فيتمثل في أفكار مدرسة شيكاغو و على رأسها ميلتون فريدمان ، و في هذا المجال يمكن ان نركز على ثلاثة عناصر : اختيارات الرجل الاقتصادي و حرية السوق و عدم تدخل الدولة .

فاختيارات الرجل الاقتصادي، المبنية على تحقيق اقصى المنافع المتجسدة في الارباح المحققة في الميدان الاقتصادي ، هي التي تدفع الى المخاطرة والابتكار الذي يقوم به المنظمون.و بالتالي فان الربح ليس الا مكافأة هؤلاء المنظمين الذين يبتكرون و يتحملون المخاطر.

كما ان السوق التي تسودها المنافسة ،هي افضل وسيلة لتوزيع امثل للموارد الاقتصادية ، مما يؤدي الى رفع الرفاهية المادية للمواطنين .

ايضا فان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و تقنين الأنشطة الاقتصادية ليست إلا عرقلة لنشاط الخواص المنتجين و تحويل لموارد اقتصادية إلى المجالات الغير إنتاجية ، كبرامج الحماية الاجتماعية مثلا .

يعني ذلك أن انانية الافراد و فرديتهم (individualisme) و الحرية والمنافسة و عدم تدخل الدولة هي معالم التنظيم الاقتصادي الفعال، ومن دون شك ان البنية الاقتصادية التي تجسد هذا التنظيم الاقتصادي هي وحدات الـم.ص.م الخاصة .

و إن كان هذا الخطاب ليس من إنتاج المنظمين أنفسهم ، إلا انه يعتبر محفزا لهم على التحرك اكثر فاكثر في مجال الأنشطة الاقتصادية على الخصوص، حيث تحتدم المنافسة بينهم من خلال عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و هكذا فان هذا الحضور القوي للصناعات الصغيرة و المتوسطة ليس من باب التطور العفوي لأجهزة اقتصادية فحسب ، و إنما هو ايضا نتيجة اعتقاد مجتمع يقبل ان الصراع داخله هو محرك التطور و يتجسد هذا في المجال الاقتصادي من خلال المنافسة الحرة بين عدد كبير من المنظمين المالكين لوحدات اقتصادية ، و الذين يبحثون عن تعظيم الارباح كتعبير عن انانيتهم و فرديتهم. و لا يصبح هذا ممكنا إلا بتفتيت جزء كبير من راس المال في وحدات صغيرة ومتوسطة الحجم .[7]

ثالثا :دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة خلال الازمات في الاقتصاديات المتميزة بالثنائية.*

بعد ان بينا علاقة الم.ص.م بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع ككل ، نحاول ان نبين في مايلي دور هذه المؤسسات و منها الص.ص.م خلال الازمات في هذه الانظمة .

1. أزمة التراكم.

تتم عملية التراكم في النظام الرأسمالي على مرحلتين : الأولى في دائرة الإنتاج و يتم فيها تثمين راس المال ،و الثانية في دائرة التداول و يتم فيها تحقيق القيم المنتجة ، و تحدث الازمة عندما لا يحدث التمفصل بين هاتين المرحلتين ، فالتثمين الكبير لراس المال يتطلب ارتفاع كبير لمعدل الانتاجية مقارنة بمعدل الاجور ، مما يعيق تحقيق مناسب للقيم .كما أن ارتفاع كبير للأجور يسمح بتحقق القيم لكنه يعيق إنتاج فائض اكبر و بالتالي تثمين راس المال .و إذا كانت الأزمة مؤشر عن ضعف نمط التراكم القائم فهي أيضا الفرصة التي توضع فيها أشكال جديدة تسمح باستمرارية التراكم .في هذا المعني الأزمة تعيد التلاحم بين عملية الإنتاج و عملية التداول .[8]

و إذا كانت أزمة الثلاثينات قد سبقها معدل انتاجية مرتفع مقارنة بمعدل الاجور ، ومنه معدل تراكم مرتفع ، مصاحبا بضعف في الاستهلاك ، فإن أزمة السبعينات ميزها نمط تراكم مكثف متمحورا حول الاستهلاك الجماهيري ، وُضع منذ 1945 ، يعني ذلك انه إذا كانت الأزمة الأولى ترجع إلى ضعف تحقيق القيم فان الثانية ترجع إلى ضعف تثمين راس المال .[9]

2.آليات تباطؤ النمو.

إن نمط التراكم المكثف و القائم على الاستهلاك الجماهيري أدى إلى عدة نتائج مترابطة منها ما هو خارجي بالنسبة للمؤسسة :تغير نمط الاستهلاك بتحوله إلى القطاع الخدمي وتضخم الأنشطة الحكومية بسبب توسع استخدام السياسات الكينزية . و منها ما هو داخلي : تركز الإنتاج في المؤسسات الكبرى بسبب

* نقصد بالاقتصاديات المتميزة بالثنائية تلك التي يسود فيها نوعين من المؤسسات الأولى ذات حجم كبير و الثانية ذات حجم اقل.

الاستخدام المكثف للتقنيات المتطورة و توسيع التنظيم العلمي للعمل ، و انفصال العامل عن الإنتاج مما أدى إلى مظاهر سلبية تعكس عدم رضى العمال في هذه المجمعات الصناعية الضخمة و التي تتمثل في ارتفاع معدل الدوران و معدل التغيب و عرقلة النشاط في داخل المؤسسة ..

و هكذا فان ارباح الانتاجية المحققة من الاستخدام المكثف للتقنيات المتطورة و توسيع نطاق التنظيم العلمي للعمل ، لم تكن كافية لمواجهة التطورات الجديدة . فتضخم الجهاز الحكومي و توسع قطاع الخدمات وضخامة حجم المؤسسات ، استدعى تحويل جزء من الارباح المحققة في القطاعات او الانشطة الانتاجية الى قطاعات(انفاق عام) او انشطة غير انتاجية(اشهار ، دعاية ، خدمات ما بعد البيع ..)،مما ادى الى اضعاف مستوى التراكم في المؤسسات الكبرى.

3.دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة خلال الازمة .

ان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الازمات في هذه الاقتصاديات يتمثل رفع في مستوى التشغيل و بعث التراكم في المؤسسات الكبرى ، من خلال تحويل جزء من الفوائض المحققة فيها.

فبالنسبة لبعث التراكم في المؤسسات الكبرى ، تبين العديد من الدراسات ، ان الص..ص.م اكبر قدرة على انتاج الفائض لاسباب متعلقة بخاصية الحجم [10] . كما بينت دراسات اخرى ان نسبة كبيرة من الص.ص.م تعمل في اطار المقاولة من الباطن(تمثل 70 % من مجمل الص.ص.م في الولايات المتحدة الامريكية و نفس النسبة تقريبا في فرنسا) [11] .ان نمو هذا النوع او غيره من العلاقات بين الص.ص.م و المؤسسات الكبرى يسمح لهذه الاخيرة بتخفيض التكاليف و تحميل الاولى مخاطر صنع بعض مركبات المنتج النهائي، الامر الذي يمكنها من رفع معدل الربح فيها أي تثمين اكبر لراس المال[12]

اما بالنسبة لرفع معدل التشغيل تبين دراسات عدة ان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد ارتفعت خلال الازمة أي خلال السبعينات ففي فرنسا مثلا ارتفعت مساهمتها النسبية من 35-38 % في 1973 الى 45.7 % في 1985 و في الولايات المتحدة الامريكية ساهمت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بنسبة 11.4 % من الوظائف الجديدة، في حين لم تساهم المؤسسات

الصناعية الكبرى الا بنسبة 5.3 % و ذلك في 82-83 [13] .و في دراسة حول مدى مقاومة الصناعات الصغيرة و المتوسطة للازمة في فرنسا ، بينت انه خلال الفترة 74-79 فقد القطاع الصناعي اكثر من 400000 منصب عمل أي حوالي 8 % من مجمل العاملين في القطاع ، مس هذا التدهور الصناعات الكبرى بنسبة 10 % و المتوسطة بنسبة 8 % و الصغيرة (20- 99 عامل) بنسبة 5 % بينما بقي عدد عمال المؤسسات الصناعية التي توظف اقل من 20 عامل مستقرا .

مما تقدم يتبين لنا ان الحضور القوي للصناعات الصغيرة و المتوسطة في الدول الراسمالية يبرره المذهب الليبيرالي في المجتمع الغربي و عوامل اقتصادية يتطلبها الجهاز الاقتصادي عندما يضعف التراكم فيه .فهي اذا وسيلة لتجديد روح النظام و لتجاوز الازمة ، من خلال تثمين راس المال برفع معدل الربح و تثمين العمل برفع معدل التشغيل.

. رابعا : دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية

1) مضمون الإصلاحات الاقتصادية *

ما نصبو إليه من التعرض الى الاصلاحات الاقتصادية ، هو التأكيد على أن نتائج هذه الإصلاحات يمكن أن تعدل من خلال وضع خط من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تلعب فيها المؤسسات الكبرى دورا أساسيا .[14]

يحتوي برنامج الإصلاحات الاقتصادية[15] على شقين الأول خاص باستقرار و توازن المتغيرات الكلية ويستعمل في ذلك سياسات مالية و نقدية وسياسة لسعر الصرف قصد الوصول إلى أسعار توازنية في مختلف الأسواق .

أما الشق الثاني فهو يهدف إلى إحداث تعديلات هيكلية من خلال تصحيح الحوافز النسبية و تقليص دور الدولة و تحسين المناخ الاستثماري للقطاع الخاص، و من اجل تحقيق ذلك تستعمل الأدوات التالية : تحرير الأسعار و التجارة

---

* نقبل ان الإصلاحات ليست إلا استنساخ للنظام الليبرالي و منه فالمحتوى الإيديولوجي للـــص.ص.م واحد سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية التي تطبق هذه الإصلاحات.

الخارجية و إصلاح القطاع العام و تغيير سياسات التشغيل و هكذا تهدف التعديلات الهيكلية إلى إعطاء الجهاز الاقتصادي نجاعة أكبر بالاعتماد على آليات السوق في توزيع الموارد و وضع السوق المحلية في تناغم مع السوق الدولية وبالتالي كل تغير في الأسعار الدولية له انعكاس على الأسعار الداخلية.

إن تحقيق التوازنات الكلية السابقة الذكر لا يمكن أن يمر دون تكلفة اجتماعية و اقتصادية ، فالسياسات الانكماشية ، حقيقة تؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم و تقليص نسبة العجز في الميزانية العمومية و إحداث استقرارا في أسعار الصرف و أسعار الفائدة إلا أنها تؤدي إلى توسع في حجم البطالة و انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي ، و يرجع السبب في ذلك إلى ضعف الأرباح في القطاعات القائمة و منه ضعف نمو معدل الاستثمار [16]، و بالتالي فان المشكل يصبح في البحث عن الكيفية التي تسمح بتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية وأقل تكلفة أي بأقل عدد من البطالين و بمعدل نمو مقبول للناتج الإجمالي المحلي من هنا تظهر أهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة خلال هذه المرحلة بالذات .

2) لمحة عامة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

عندما نربط الإصلاحات بفكرة التحرير الاقتصادي فان بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يمكن إرجاعها إلى بداية الثمانينات عندما أصدرت وزارة التخطيط وثيقة تقيم فيها عشرية السبعينيات* . بعدها بدأت برامج إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بداية في جانبها العضوي ثم في جانبها المالي و الغاية هي إعطاء نجاعة و فاعلية اكبر للجهاز الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية .و خلال 1988 شرعت السلطة في تطبيق استقلالية المؤسسات التي ادت الى التطهير المالي بغية تصحيح الاختلالات المالية الداخلية للمؤسسة الجزائرية . إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح و بقي الجهاز الاقتصادي الذي يرتكز بالأساس على المؤسسة العمومية الكبيرة الحجم و الأكثر اندماجا ، عاجزا حتى على ضمان تجديد نفسه و منه ضعف التراكم ، رغم المبالغ الضخمة التي كان يمتصها من

---

*تتمثل الوثيقة في (خلاصة الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية 67-78) الصادرة عن وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية في ماي 1980

إيرادات الدولة ، مولدا بذلك عجزا في الموازنة العامة . في نفس الوقت كان حجم المديونية يزداد في ظل جمود الجهاز الاقتصادي و اختلاله من جهة ،و عدم ارتفاع أسعار النفط إلى المستوى الذي يسمح بإيرادات مناسبة من الصادرات من جهة اخرى. مما أدى إلى ارتفاع نسبة خدمة المديونية و منه قبول السلطات الجزائرية إعادة جدولة في 1994 ديونها التي كانت مرتبطة بتنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي [17]. لكن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق قواعد و مبادئ جديدة غايتها المعلنة الفعالية و الفاعلية لم يكن يمر دون تكلفة اجتماعية و اقتصادية[18].

بعد 4 سنوات من تطبيق البرنامج أعلنت الحكومة عن تحكمها في مختلف الأسواق و تحقيق استقرار فيها : انخفاض معدل التضخم استقرار في أسعار الصرف رفع حجم الاحتياطات من الصرف الأجنبي ... لكن ذلك تم بتكلفة عالية :بطالة ، ضعف الاستثمار و مستوى معيشي متردد .

إن مسالة بعث التراكم في الجزائر مرتبطة بتحريك نشاط المؤسسات الكبرى ، نظرا لأهميتها في الجهاز الاقتصادي ، و هذا مرتبط في الوقت الراهن بتفعيل دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجهاز الاقتصادي من خلال تنشيط العلاقة بين الـــ ص. ص. م و الكبرى سواء من خلال المؤسسة من الباطن أو كمؤسسات محيطة ، هذه العلاقة تسمح بنقل جزء من الفائض المحقق في الـــ ص.ص.م إلى الكبرى مما يؤدي الى بعث التراكم فيها.إضافة إلى ذلك هناك وظائف أخرى يمكن أن تؤديها خلال هذه الفترة.

3) مفهوم و مكانة الـــصناعات الصغيرة و المتوسطة في سياسة التنمية في الجزائر.

أ. مفهوم الصناعات الصغيرة و المتوسطة

حتى بداية التسعينات لا توجد نصوص قانونية تحدد مفهوم للـــص.ص.م .من ذلك يخضع تعريفها للظروف .و بهدف تحديد خصائص هذا القطاع في الجزائر سنعتمد على المنشور C.I.R/ D.I / S.E.P/0021 المؤرخ في 25/ 75/11 وعلى قانون الحرفي و على التعريف المقدم من طرف الناطقين باسم مخطط تنمية الـــص.ص.م.

هذه المصادر الثلاث تسمح لنا بتحديد معايير كمية و أخرى نوعية لتحديد القطاع المعني :

- عدد عمال يتراوح بين 7 و 500 عامل .
- رقم أعمال ضعيف.
- حجم استثمار ضعيف.
- طاقة إنتاج ضعيفة و مختلفة حسب الفروع .
- تستعمل تكنولوجيا كثيفة العمل نسبيا .
- مزاولة النشاط الصناعي و لا تكون طريقة الإنتاج تقليدية.
- مستقلة قانونيا.

و نظرا لقلة البيانات المتعلقة بقطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة سنهتم بالمؤسسات التي تمارس النشاط الصناعي و توظف اقل من 500 عامل .

ب. مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في سياسة التنمية الجزائرية.

إن المؤسسة الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، رغم أنها لم تكن محددة بشكل واضح الا أنها كانت حاضرة في سياسة التنمية بالجزائر منذ 1966 .عموما نشهد منذ بداية المخطط الرباعي الثاني اهتماما متزايدا بهذا القطاع تلاه فيما بعد مجموعة من القوانين كانت تدعم اكثر فاكثر المبادرة المحلية و الخاصة بإنشاء وحدات اقتصادية ، إلى أن اصبح الاهتمام بهذه الصناعات يشكل حجر الزاوية في سياسة التنمية بإنشاء وزارة خاصة لها .[19]

و هكذا أخذت سياسة التصنيع منذ 1967 اتجاهين : يتمثل الأول في توجيه الاستثمارات الصناعية نحو الوحدات الكبرى و كانت تحت وصاية هيئة مركزية والثاني نحو الوحدات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ناتجة من المبادرة المحلية أو الخاصة .هذا التوجه في الاستثمارات كانت تحكمه خصائص الحجم في كلا القطاعين، فالاستثمارات الأولى(الكبرى) كانت من اختصاص الدولة لأنها كانت تتطلب موارد مالية كبيرة و تحتاج إلى تقنيات متطورة ليس باستطاعة الخواص أو السلطات المحلية توفيرها.

و لقد أوكلت للـــص.ص.م العديد من المهام متوافقة مع خصائصها ، وقد كان التركيز اكبر على البعد المحلي خلال السبعينات .ام في فترة الثمانينات فقد وضع القطاع في صميم سياسة التنمية إذ وضعته في تكامل مع الصناعات الكبرى

، و منه فقد كان البعد المحلي ليس إلا مهمة من بين العديد من المهام الوطنية الأخرى : تعبئة الادخار الوطني ،إحداث مناصب شغل ، تلبية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية .

وهكذا فقد تعززت أهمية القطاع في النسيج الصناعي مع تطور التصنيع ، في إطار المبادرة المحلية و على الخصوص المبادرة الخاصة .و لذلك نجد اليوم أن أهم الوحدات الصغيرة و المتوسطة يملكها الخواص.

تتمثل المهمة الرئيسية للقطاع اليوم في تثمين عوامل الإنتاج ، و يفترض هذا تحقيقه لفوائض يمكن ان تحول الى المؤسسات الكبرى ، اذا اخذت مكانة هامة في الجهاز الصناعي و كانت العلاقات مكثفة بينها و بين المؤسسات الكبرى.

4) . الخصائص العامة للجهاز الصناعي الجزائري[20].

سنحاول التطرق إلى هيكل القطاع الصناعي مبرزين خصائص الحجم فقط .

أ. توزيع وحدات القطاع الصناعي حسب فئات الحجم .

حسب بيانات الديوان الوطني للاحصائيات 91.44% من المؤسسات الصناعية الجزائرية توظف أقل من 10 عمال و 8 % توظف بين 10 و 500 عامل ، و 0.56% توظف اكثر من 500 عامل .أي أن الـص.ص.م تمثل اكثر من 99 % ، يمثل منها القطاع الخاص حوالي 98.9 % . يعنى ذلك أن أغلب المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، تابعة للقطاع الخاص . و حسب نفس المصدر السابق فان حوالي 99 % من المؤسسات الخاصة هي ذات حجم صغير أو متوسط. اما المؤسسات العمومية التي تتمثل في الوحدات المحلية و الشركات الوطنية *تمثل منها الـص.ص.م 71.7 % ،الا ان اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتمية للقطاع العام موجودة في القطاع المحلي حيث تمثل 88.7 % من مجمل الـص.ص.م العامة .و لا نجد إلا 15.2 % فقط من الشركات الوطنية التي تنتمي إلى الـص.ص.م و باقي الوحدات أي 84.8% تنتمي إلى المؤسسات الكبرى .

*تتمثل في القطاع الوطني العام

وهكذا لما تطرح إشكالية الـص.ص.م في الجهاز الصناعي الجزائري يظهر القطاع الخاص كممثل لهذه الصناعات و الشركات الوطنية كممثلة للمؤسسات الصناعية الكبرى.

ب. توزيع التشغيل الصناعي حسب فئات الحجم..

لا تساهم المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في مجمل التشغيل الصناعي إلا بنسبة 27% و الباقي أي 73 % فهي من فعل المؤسسات الكبرى .و يتوزع التشغيل في الص.ص.م في 1991كما يلي: 72.4 % إلى القطاع الخاص و 19.6 % إلى القطاع المحلي و لا تساهم الشركات الوطنية الا بنسبة 7.8 %. يعني ذلك أن التشغيل في الـص.ص.م هو من فعل القطاع الخاص أما التشغيل في المؤسسات الكبرى هو بالأساس من فعل الشركات الوطنية حيث تساهم بنسبة 97.9 % و القطاع الخاص بنسبة 0.2 %فقط و الباقي يرجع الى القطاع المحلي .

أما بالنسبة للتوزيع المهني للتشغيل تستحوذ الشركات الوطنية (كممثلة للمؤسسات الكبرى) على اغلب الإطارات بنسبة 82.5 %* في حين لا يمثل القطاع الخاص(كممثل لقطاع الـص.ص.م) إلا نسبة 12.7 % من مجمل الإطارات العاملة في القطاع الصناعي . و بذلك فهي تحقق اكبر معدل للتأطير بـ8.5 عامل (عون تحكم أو منفذين)لكل إطار واحد و يبلغ هذا المؤشر 15.3 عامل لكل إطار في الوحدات الكبرى .

أما من جهة توزيع التشغيل حسب الجنس فالبيانات الخاصة بالقطاع الخاص و الشركات الوطنية تدل على أن العمل النسوي يساهم بنسبة اكبر في القطاع الخاص اكثر من الشركات الوطنية أو بتعبير قريب من ذلك ، تعتمد الـص.ص.م على العمل النسوي اكبر من المؤسسات الكبرى في 1991 ساهم

*هذه النسبة تمثل مجمل الإطارات في الشركات الوطنية و منه فقد تقل إذا حذف منها الإطارات التي تعمل في المؤسسات التي توظف اقل من 500عامل و تنتمي إلى الشركات الوطنية .

العمل النسوي بنسبة 6.7 % في الشركات الكبرى و بنسبة 19.4 % في القطاع الخاص .

كذلك أيضا نجد أن القطاع الخاص أو الـص.ص.م يعتمد على العمل المنتج اكثر من العمل الإداري (يمثل 87.3 % من مجمل العاملين) مقارنة مع الشركات الوطنية أو المؤسسات الكبرى التي يمثل فيها 55 % من مجمل العاملين) .

ج. الاستثمارات

بالنظر إلى توزيع الاستثمارات حسب طبيعتها في كل من الشركات الوطنية و القطاع الخاص الذي يوظف اكثر من 20 عامل ، نجد ان الاستثمارات الإنتاجية تستحوذ على مكان الصدارة في كلا القطاعين ، لكننا نلاحظ تفوق القطاع الخاص ، حيث تمثل الاستثمارات الإنتاجية فيه اكثر من 96% من مجمل الاستثمارات مقابل 83% في الشركات الوطنية .و ما تجدر الإشارة إليه هو الأهمية النسبية التي تستحوذ عليها المصاريف التمهيدية و الاستثمارات الاجتماعية في الشركات الوطنية مقارنة بالقطاع الخاص الذي يوظف اكثر من 20 عامل .حيث تمثل المصاريف التمهيدية في الأولى 12 % و 0.8% في الثانية (أي اكثر منه بـ 15 مرة) من مجمل الاستثمارات في 1991 .

د. متوسط أجرة العامل

الملاحظ أن متوسط الأجور يتجه إلى الانخفاض كلما قل حجم المؤسسة، بالفعل بلغ متوسط الأجور المدفوعة للعامل في السنة في الشركات الوطنية حوالي 69 الف د.ج وفي القطاع الخاص (يجب أن لا يغيب عن ذهننا أن اكثر من 98 % من وحداته توظف اقل من 500 عامل) الذي يوظف اكثر من 20 عامل حوالي 49 ألف د.ج في حين لا يصل هذا المتوسط إلا إلى حوالي 35 الف د.ج للقطاع الخاص الذي يوظف اقل من 20 عامل و ذلك في 1991.

ه. نسبة الاستثمارات إلى الأجور و إلى العمل.

تدل نسبة الاستثمارات الى الاجور او الى عدد العاملين على طبيعة التقنيات المستخدمة في الانتاج . و بالنظر الى البيانات التي بحوزتنا نجد ان الص.ص.م تستخدم التقنيات الكثيفة العمل مقارنة بالصناعات الكبرى التي

تستخدم التقنيات الكثيفة راس المال.ففي 1991 بلغت نسبة الاستثمارات* الى الاجور 9.14 في المؤسسات الكبرى و 4.28 في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و لا تختلف النتيجة كثيرا إذا نسبنا حجم الاستثمارات الكلية (باستثناء الاستثمارات الجارية) إلى عدد العمال (630 ألف د.ج لكل عامل في المؤسسات الكبرى و 210 ألف د.ج لكل عامل في الوحدات الصغرى .

إن لهذه الخصائص أهميتها في إنتاج الفائض بكلا القطاعين .و هو ما سنحاول التأكد منه في الفقرة الموالية ، من خلال دراسة بعض المؤشرات لتقييم الاداء .

يتبين لنا مما سبق ان الشروط التي تتم فيها عملية الانتاج تختلف من الص.ص.م و الكبرى فالاعتماد على العمل المنتج و العمل النسوي اكثر في الص.ص.م كما ان تخفيض الاستثمارات الاجتماعية و الاجور فيها مقارنة بالمؤسسات الكبرى يسمح بانتاج اكبر في الص.ص.م . وهذا ما سنحاول التاكد منه في ما يلي.

5) تقييم الأداء في الصناعات الكبرى و في الصناعات الصغيرة و المتوسطة*

سنعتمد على بعض المعايير التي نطبقها على الشركات الوطنية و المؤسسات الخاصة التي يزيد عدد العمال فيها عن 20 عامل باعتبارها تمثل قطاع الص.ص.م في الجزائر كما بينا سابقا. غير أن تعميم النتائج يبقى أمرا صعبا ، حتى و إن كانت تصب في اتجاه ما هو ملاحظ في كثير من الدول .

ستغطي الدراسة ثلاثة سنوات هي 89-90-91. و سنعتمد على معايير الإنتاجية الظاهرة للعمل و المردودية الاقتصادية و الانتاجية الظاهرة للاستثمارات.

**تتمثل في الاستثمارات الاجمالية مطروحا منها الاستثمارات الجارية

*الارقام الواردة في مايلي تتعلق بالقطاع الوطني العام، كممثل للصناعات الكبرى و بالمؤسسات الصناعية الخاصة التي يزيد عدد عمالها عن 20 عامل كممثل للصناعات الصغيرة و المتوسطة و للتذكير تمثل المؤسسات التي توظف اكثر من 500 عامل في القطاع العام الوطني 84.8 % و تمثل المؤسسات التي توظف بين 20 و 500 عامل في المؤسسات الخاصة التي توظف اكثر من 20 عامل :99.8%

أ.**الإنتاجية الظاهرة للعمل** كعلاقة بين القيمة المضافة بالسعر الجاري و مجمل الاجور المدفوعة ،فهي تعكس مدى قدرة القطاع على انتاج الربح من خلال تخفيض نصيب دخل العمال من القيمة المضافة .الارقام المتعلقة بذلك تدل على تفوق المؤسسات الصناعية الصغرى عن الكبرى مثلا في 1989 كانت هذه النسبة 2.3 للصغرى و 1.27 للكبرى و لم تتغير بعد ذلك فهي 2.95 في 1991 في الصغرى و 2.49 للكبرى .معنى ذلك من جهة أخرى ان نصيب الاجور في القيمة المضافة هو اقل في الصـ.ص.م عنه في الصناعات الكبرى الجزائرية ، فاسحة المجال بذلك لزيادة متنامية في الارباح .

ب. **المردودية الاقتصادية** : كعلاقة بين مجمل الأصول و الأرباح ،تتوقف على هامش الربح بالنسبة للمبيعات (الربحية) وعلى معدل دوران الأصول.الذي يعكس درجة استعمال الأصول.

بالنسبة للربحية كانت سالبة في المؤسسات الكبرى بسبب الخسائر* التي كانت تحققها على عكس ذلك كانت المؤسسات الصغرى تحقق أرباحا تتزايد من سنة لأخرى فقد بلغت 3.5% و5.1% و 6.99% في 89 و 90و 91 على التوالي .

اما معدل دوران الأصول فهو اكبر في المؤسسات الصغرى مقارنة بالمؤسسات الكبرى حيث بلغ في الص.ص.م 84.7 % و 79.1 % و 76.6 % في 89 و 90 و 91 على التوالي في حين لم يبلغ سوى 24.8% و 26 % و 29.4 % في الصناعات الكبرى لنفس السنوات السابقة .ولا يرجع هذا الى نصيب الاستثمارات في مجمل الاصول* ، بقدر ما كان يعود الى اهمية رقم الاعمال المسجل منسوبا الى مجمل الاصول الموظفة ،معنى ذلك ان الص.ص.م لها قدرة اكبر في تدوير راسمالها مقارنة بالصناعات الكبرى ، و هو ما ادى الى ارتفاع المعدل السابق . و إذا كانت الربحية و معدل دوران

* مثلت من مجمل المبيعات 15.9 % في 89 و 3.8 % في 1991 .

* كانت الاستثمارات تمثل من مجمل الاصول 51.5 % في الصناعات الكبرى و 46 % في الاقل حجم خلال 1991.

الاصول كبيرين سيؤدي ذلك إلى ارتفاع اكبر للمردودية الاقتصادية أي استغلال اكبر للموارد الاقتصادية المتاحة، الامر الذي يسمح بانتاج فوائض اكبر . لقد كانت المردودية الاقتصادية سالبة في الصناعات الكبرى من جراء الخسائر المحققة ،في حين نلاحظ تزايدها في المؤسسات الاقل حجم من سنة لاخرى ،حيث بلغت خلال السنوات الثلاثة السابقة 2.97 % و 4.03% و 5.35% على التوالي.و منه فان المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الحجم احسن استغلالا لمواردها من المؤسسة الكبيرة .

ج.**الانتاجية الظاهرة للاستثمارات** : كعلاقة بين القيمة المضافة بالاسعار الجارية و الاستثمارات الإجمالية تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على استعمال اصولها الثابتة في انتاج قيم جديدة و بقدر ما تكون القيمة المظافة كبيرة بقدر ما تتولد فوائض اكبر . الارقام المتعلقة بالإنتاجية الظاهرة للاستثمارات تبين انها كانت اكبر في المؤسسات الـصـ.ص.م مقارنة بالمؤسسات الكبرى حيث ارتفعت من 0.63 الى 0.69 في 89 و 91 في الص.ص.م في حين لم تبلغ الا 0.199 و 0.27 لنفس السنتين في المؤسسات الكبرى .و رغم التحسن الذي عرفته في المؤسسات الكبرى إلا انها بقيت ضعيفة نسبيا.

و هكذا يتبين لنا بكل وضوح ان الكيفية التي يستعمل بها العمل (الانتاجية الظاهرة للعمل) و اداة الإنتاج في الصناعات الصغيرة و المتوسطة هي احسن منها في الصناعات الكبرى الجزائرية . و هو ما ادى الى قدرة الاولى على تحقيق ارباح مقارن بالثانية التي كانت تحقق خسائر.

نحاول في مايلي تبيين الاليات التي سمحت بانتاج هذا الفائض، من خلال دراسة وظائف الص.ص.م .

6) ..وظائف الصناعات الصغيرة و المتوسطة

أ. وضع شروط ملائمة لانتاج الفائض

أ-1/ اعادة تنظيم سوق العمل .

- تجزئة الطبقة العمالية و إضعاف تنظيمهم :فانتشار عدد كبير من المؤسسات الصغيرة في جسم الجهاز الاقتصادي يؤدي الى تشتيت العمال على هذه الوحدات في مجموعات صغيرة يصعب

عليها التنظيم داخل هذه المؤسسات . الأمر الذي يجعل العمال اكثر خضوعا لأرباب العمل. و هو ما يقلل من الاضرابات في هذه المؤسسات حتى ولو كانت شروط العمل متدهورة و شدة العمل مرتفعة.

➢ تهشيش مناصب العمل : تعميم العمل الموسمي ، و الجزئي ، ..بسبب زيادة عدد الوحدات الصغيرة .مما يؤدي إلى مرونة اكبر في سوق العمل.

➢ زيادة الضغط على الحكومات –فالنمو الكبير للمؤسسات الصغيرة يضعها في موقع قوة امام الحكومات – فيما يخص القوانين المتعلقة بالأجور و التامين على البطالة- التي تقبل بتحديد الحد الادنى للاجور عند مستويات منخفضة و ضمان قلة الاضطرابات الاجتماعية و المهنية.

عموما تسمح هذه العوامل بتوفير مناخ من العلاقات ترجع القوة فيها الى ارباب العمل على حساب العمال.

أ-2/ تجنيد اكبر لعنصر العمل .

نظرا لطريقة التشغيل و تنظيم العمل في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم ، تكون الرغبة في العمل اكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى : فالمقاول باعتباره مالك للمؤسسة يكون اكثر تجنيدا من المدير في مؤسسة كبرى. كما يكون العمال اكثر حماسا ومسؤولية على الناتج نظرا لقرب الادارة منهم و حياد العلاقات الاجتماعية الى العلاقات الشخصية اكثر منها الى العلاقات الموضوعية. و يظهر التجنيد هذا في : ضعف معدل التغيب و المحافظة على اداة الانتاج ، و الاستقرار في مكان العمل ..

أ-3/ تخفيض كلفة العمل

يجب ان تفهم هنا من زاوية صيانة و اعادة انتاج قوة العمل ، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل ، مطعم ، تسلية ، ..) و التي تنتقل الى تكلفة الانتاج .

الص.ص.م باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله لذلك فهم يقبلون بشروط اقل ، مقارنة بالمؤسسات الكبرى ، من حيث مستوى الاجور و النفقات الاجتماعية .

أ-4/ رفع شدة العمل

و يتم ذلك من خلال تحديد فترة العمل او عدم توفير شروط مناسبة للعمل ، فهذه العوامل نخفض من حجم الاستثمار اللازم لتحسين شروط العمل ، الامر الذي ينعكس على تكلفة الانتاج .

أ-5/ تخفيض النفقات الغير انتاجية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما تكون اسواقها معروفة وقريبة منها ، نظرا لتوجهها المحلي او الاقليمي لذلك فهي لا تحتاج في كثير من الاحيان الى اشهار او دعاية لترويج منتجاتها الامر الذي يقلل من تكلفة انتاجها .

تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى تخفيض تكلفة الانتاج الامر الذي يساعد على نمو حجم الارباح المتولدة في القطاع المعني.

ب- تثمين عنصر العمل.

يجب النظر الى تثمين عنصر العمل من جهة احداث مناصب شغل مهما كانت طبيعتها او مردودها ، حتى و لو كانت باجور زهيدة ، فالعمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال ادماجه في الحياة الاجتماعية ، و يشعره بالطمانينة و ينشا علاقة بين جهد الفرد و بين نتيجة عمله . في هذا الاطار فان للص.ص.م قدرة اكبر في تحقيق هذه الاهداف نظرا لقدرتها على احداث اكبر عدد من مناصب العمل بنفس حجم راس المال في الصناعات الكبرى . و يرجع ذلك الى كونها تستعمل تكنولوجيا كثيفة العمل نسبيا ، حيث بينت الدراسات التجريبية ان المعاملان : كثافة راس المال (K/L); و معامل راس المال(K/Y)* هما في كثير من الاحيان ضعيفان في القطاعات التي تسيطر فيها الص.ص.م .

و هكذا ففي الوقت الذي يؤدي فيه توسع قطاع الص.ص.م الى رفع معدل التشغيل في المجتمع،يؤدي من جهة اخرى الى توسيع منافذ الصناعات الكبرى ، مما يوسع من فرصة تحقيق الربح فيها .

اضافة الى العوامل السابقة يمكن ادراج عوامل اخرى مكملة لها، تعمل على تخفيف الاثار السلبية الناتجة من بالاصلاحات الاقتصادية .

* K هو راس المال L العمل Y الناتج المحلي الاجمالي

➢ **مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تفتيته .**

إن المبالغة في تركز الجهاز الإنتاجي ، يجعل النظام الاقتصادي غير قادر على التكيف مع كل المستجدات ، الذي تظهر سواء في صعوبة تخفيض الأسعار أو الأجور عندما يتقلص الطلب ، الأمر الذي قد يؤدي إلى كلفة اجتماعية كبيرة بسبب التعديلات التي تتطلبها هذه الظروف ، ظروف الأزمة،التي قد تؤدي إلى سلسلة من الافلاسات ينجر عنها عدم الاستقرار في النظام ككل .إن قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النشوء و الزوال بسرعة ، تطبع النظام بمرونة كافية تمكنه من التكيف مع الظروف الجديدة بسرعة اكبر، و كأنها تلعب دور المحيط الذي مركزه المؤسسات الكبرى.

➢ **التنوع الصناعي .**

في الأسواق الضيقة ، حيث يقل الطلب ،لا يمكن و ضع استثمارات كبرى ذات الإنتاج الواسع إلا على حساب تثمين راس المال ، و بالتالي تشكل هذه الأسواق مجالا استثماريا للص.ص.م .إن وجود مؤسسات ذات حجم صغير في هذه الأسواق هو ضمان آخر للمؤسسات الكبرى في تحقيق القيم التي أنتجتها و بالتالي خلق شروط جديدة للتراكم فيها.

➢ **تعبئة المدخرات العائلية**

ان ضعف كلفة الاستثمار بالص.ص.م تسمح لها بتعبئة موارد مالية عائلية حقنها في الجاز الانتاج من هذه الصناعات الى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ككل و منه زيادة في الانتاج

➢ **التوازن الجهوي**

لا يحمل التفاوت الجهوي معنى تمايز جهتين فحسب بل يتعداه لياخذ شكل تفاوت بين المدينة و الريف ن مما يؤدي الى نزوح ريفي نحو المناطق الحضرية . و يعزى تصحيح هذه الاختلالات الجهوية الى الص.ص.م ، فخاصية صغر حجمها يسمح لها باختيار موقعها بسهولة اكبر من الصناعات الكبرى و منه تستطيع الانتشار الى المناطق الداخلية مقتربة من اسواق يصعب على المؤسسات الكبرى بلوغها الا بتكلفة مرتفعة .الامر الذي يجعل الص.ص.م اكثر قدرة تنافسية من المؤسسات الكبرى في هذه الاسواق .

7) .مجال نشاط الـصناعات الصغيرة و المتوسطة

بعد ان الص.ص.م اكبر قدرة على انتاج الفائض من المؤسسات الصناعية الكبرى ، و بينا العوامل التي تؤدي الى ظهور هذا الفائض ، يتعين علينا الان تحديد الآليات التي ينتقل بها من المؤسسات الكبرى الى المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم .و ذلك بدراسة المكانة المنوطة بكلتا البنيتين في الجهاز الصناعي ككل.

أ مجالات نشاط المؤسسات الصناعية الكبرى .

إن خصائص تركز راس المال و الاندماج و التنظيم العلمي للعمل .. تجعل المؤسسة الكبرى مؤهلة للتوطن في مجالات معينة تكون فيها اكثر كفاءة من المؤسسة الصغرى .

أ-1/ في الأنشطة التي تتطلب إنتاجا كبيرا.

على الرغم من تنوع الإنتاج كتجاوب مع تنوع الطلب أو كتلبية لحاجات جديدة متزايدة ، إلا أن إنتاج بعض السلع أصبح اليوم اكثر تنميطا و بالتالي استلزم وضع تقنيات ، توافق الإنتاج بالسلسلة (production en série) الذي تطلب بدوره وضع مجموعة من الآلات المتواقتة (synchronisé).مثلا صناعة السيارات أو الطائرات ..).

أ-2/ في الأنشطة التي تتطلب كثافة راس مالية عالية

إن تقنيات الإنتاج الحديثة تتطلب استثمارات كبرى ، حتى تكون اكثر مردودية ، ولذلك فبعض مجالات الإنتاج تبقى حكرا على المؤسسات الكبرى .مثلا صناعة البترول و الفولاذ و بعض الصناعات المعدنية (الألومونيوم)..

ب/ المجالات الخاصة بالصناعات الصغيرة و المتوسطة.

ليست الغاية هنا أن نعدد هذه المجالات وفق تصنيف معين، كما أنها ليست إلا إطارا عاما موجه اكثر مما هو محدد للأنشطة التي تقوم بها هذه الصناعات ، و مبنيا على اساس الوظائف السابق ذكرها.

ب -1/ الانشطة التابعة : و هي التي ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسة الكبرى .و نعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على حركية المؤسسات الكبرى . و في هذا الإطار

يمكن التمييز بين نوعين من العلاقات بين المؤسسات الكبرى و الاقل حجما : المؤسسة من الباطن و المؤسسات المحيطة.

- المؤسسة من الباطن. إن نشر عدد كبير من الوحدات الصغيرة التي تعمل في إطار المقاولة من الباطن ، يمكن أن يبرر بعاملين أساسين : تخفيض تكلفة الإنتاج : فتفويض مؤسسات صغيرة أو متوسطة في إنجاز مهام معينة ، في إطار هذا النوع من العقود، و القائم على التخصص ، يعني بالنسبة للمؤسسة الكبرى تقليص حلقة من حلقات الانتاج، الأمر الذي يسمح للمؤسسة صاحبة التفويض (الكبرى) من جهة بتركيز اكبر لإمكانياتها في مجالات أكثر مردودية ، و من جهة اخرى تخفيض في تكلفة الإنتاج ، نظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما بينا سابقا .

➢ تحويل الأخطار يظهر و الذي في مايلي :

– أخطار الصنع حيث تسمح هذه العلاقات بتقليص نسبة التلف و الضياع في المؤسسة الكبرى ، خاصة بالنسبة لبعض مكونات المنتج النهائي التي لا تنجح المؤسسة الكبرى في انتاجها بكفاءة .

– الأخطار الاقتصادية حيث تضمن المؤسسة الأقل حجما للمؤسسة الكبرى نوعا من الاستمرارية أثناء الأزمات .عن طريق فرض شروط تبادل ليست في صالح المؤسسة الصغرى .

- . المؤسسات المحيطة : و تتمثل في مجموعة المؤسسات التي تنتج منتجات تامة الصنع و التي تجد منافذ لها لدى المؤسسات الكبرى .و في هذا الاطار يمكن النظر الى مجموعتين من العلاقات:

➢ العلاقات التعاقدية : تتمثل في العلاقات التي تستغل بموجبها المؤسسة الأقل حجما علامة أو خبرة أو مهارات مؤسسة كبرى ، و هو ما يضمن لهذه الاخيرة دخلا انتج في المؤسسة الصغرى.

➢ علاقات الطلبية : في إطار هذه العلاقات تقوم المؤسسات الصغرى بإنجاز طلبية للمؤسسات الكبرى .فالمؤسسة الكبرى تحتاج إلى تجهيزات و مواد غير إنتاجية كالأدوات المكتبية و تجهيزاتها و مواد أخرى ذات استهلاك نهائي كملابس العمال ،من خلال هذه العلاقات تقوم الوحدات الصغرى بتموين المؤسسات الكبرى بهذه المواد .

ب-2/ الانشطة المستقلة و هي المجالات التي تحقق فيها المؤسسة الصغرى قدرة تنافسية اكبر أمام المؤسسة الكبرى لعاملين :

- حجم السوق و تخصص الطلب على بعض المواد .فلأنه يتعين الاستجابة إلى طلب محلي أو إلى طلب فئة محددة من السكان ، تكون المؤسسة الصغرى أكثر قدرة على تلبية هذا الطلب .
- تشكل العوامل التقنية و الاقتصادية التي تؤثر على منحنى تكلفة الإنتاج العامل الثاني ، حيث نجد أن بعض المنتجات تتطلب تقنيات الإنتاج الكبير (production en série) على عكس بعض المنتجات الأخرى ،نظرا لقصر دورة حياتها ، بسبب تغير أذواق و حاجات المستهلكين.

على أساس ما تقدم يمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى ما يلي :

-القطاعات المنتجة لمواد دورتها الحياتية قصيرة : الألبسة اللعب الأثاث ...

– الفروع التي يكون فيها الطلب على منتجاتها ضعيف.

-الفروع الموجه إنتاجها إلى سوق محلية .

ان توسع نشاط الص.ص.م في الانشطة التابعة او المستقلة هي ضمان للمؤسسة الكبرى المهيمنة ففي الحالة الاولى يتم تحويل جزء من الفائض الى المؤسسات الكبرى و في الحالة الثانية تضمن الص.ص.م منافذ جديدة لمنتجات الصناعات الكبرى و كلتا الحالتين تساعد الص.ص.م على تثمين راس المال من جهة و رفع معدل التشغيل أي تثمين العمل من جهة اخرى .

الخاتمة

إن مسألة بعث التراكم في الجزائر مرتبطة بتثمين راس المال في المؤسسات الكبرى .نظرا لأهمية وزنها في الاقتصاد الجزائري من جهة و لقدرتها على استعمال التقنيات الحديثة من جهة أخرى .و بالنظر إلى وضعية الجزائر التي تعاني من عجز هذه المؤسسات في إنتاج فائض كاف للتجديد و النمو و بوجود بطالة هيكلية من جهة ، و إلى الخصائص التي تتميز بها هذه الصناعات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى ، يمكننا القول أن الـص.ص.م لها دور هام يمكن أن تؤديه في تثمين راس المال في المؤسسة الكبرى و رفع مستوى التشغيل اذا اخذت مكانة محددة في الجهاز الصناعي .

سمحت لنا هذه الدراسة بالتاكيد على ان التنمية الصناعية يجب أن تتم في إطار سياسة موحدة مبنية على ترابط القطاعين معا (المؤسسات الكبرى و الصغرى) و لكل دور محدد يمكن أن يؤديه في إطار اقتصاد كلي و ذلك حسب الخصائص التي يتمتع بها كل قطاع .

كما ان حقن الجهاز الاقتصادي بخط واسع من الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، مرتبط من جهة اخرى بطبيعة النظام الاقتصادي ذاته ، أي بالنظام الليبرالي ، و منه فان ضمان اداء هذا القطاع لوظائفه الاقتصادية و الاجتماعية بفعالية ، يتعين نشر و تجذير قواعد هذا النظام ، او تغيير شروط عملية انتاج الفائض فيه .

خلاصة القول ان الصناعات الصغيرة و المتوسطة لا يجب ان ننظر اليها بمعزل عن السياسة الصناعية و السياسة العامة للدولة ككل.

الهـــــوامش

[1] تختلف التعاريف من كاتب لاخر و من بلد لاخر و من منظمة دولية لاخرى و طبيعة الاختلاف تكمن في نوعية المعيار المعتمد و في حالة الاعتماد على عدة نجد ان البعض يعطي اهمية اكبر لمعيار على حساب معيار اخرى. في هذا الاطار يمكن الرجوع إلى:

- Documentation de l'O.NU.D.I
  O.NU.D.I /pc .137 du 11/04/1986 (Les PME quelques réflexions a leur développement) S. nunjudan.
  O.NU.D.I / IS .487 du 9/10/1984 (le rôle de la P.M.I dans les états membres de l'organisation de la conférence islamique) division des études industrielles.
- P.Y .brayere (stratégie d'innovation dans les p.m.i.)hachette paris 1970
- Stanley .E et Morse (la petite industrie moderne et le développement) France Empire Pris 1970
- A.Sellami (P.M.I et développement économique) enal 1985
- B.Magliulo (Les petites et moyennes entreprises) Hatier Paris 1983

[2] اعطينا اهتماما الى الدوافع النفسية لاننا ترى ان النشاط الاقتصادي للمنظم يتاثر بالمناخ الايديولوجي و الثقافي . و حول مفهوم و دور المنظم و الدوافع النفسية يمكن الرجوع الى :

- -A.Sid Ahmed (croissance et développement) O.P.U Alger 1979 -

[3] J.M.toulouse (l'entrepreneurship)les fids montreal 1979

[4] اعتمدنا في هذا الربط بين التيارات الفكرية المذكورة و نظرية المنظم على اطروحة :

- M.T.Seguin (P.M.E et développement régional) thèse de 3ème cycle université de montreal 1982

[5] Frederich .E.SH(Small is beautiful, une société a la mesure de l'homme) édition du seuil paris 1978

[6] R. peterson (P.M.E pour une économie équilibre)cercle du livre montreal 1978

[7] تردد كثيرا العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنافسة الحرة في الخطاب السياسي في الدول الراسمالية .

■ (ان المؤسسات الصغيرة هي المجال المناسب لتطور المنافسة الحرة ...فهي افضل ضامن لاستمرار المنافسة ....ان كل تغير يؤدي الى اعاقة نمو المؤسسات الصغير الناجحة ، هو مساس بالمنافسة الحرة) (مقتطف من تقرير البيت الأبيض حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . ماي 1962).

■ (la taille en soi n'est pas un crime , mais ce n'est pas non plus une garantie de suces de la concurrence)(chambre de commerce international , rapport du congres d'istambul 1969)

■ (le maintien et le développement des P.M.E sont nécessaire.. leur existence permet a la création économique individuelle de s'exercer) (V.G.D'Estaing 1965)

انظر :(Documentation de la confédération des P.M.E)

[8] p. Sallama et J.valier (une introduction a l'économie politique)petite collection Maspero 1979.

[9] لمزيد من التوضيحات حول ازمة السبعينات يمكن العودة الى :

■ E.Mendel (la crise 1974-1982) flamarion Paris 1982

[10] تؤكد العديد من الدراسات على المردودية العالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال ازمة السبعينات فقد كانت القيمة المضافة خلال الفترة 74-79 تنمو في المؤسسات التي توظف اقل من 100 عامل بمعدل 2.6 % في السنة و في المؤسسات التي توظف بين 100 و 500 عامل 2 % و بمعدل 1 % في المؤسسات الكبرى .

و في دراسة اخرى تبين ان معدل الربح كان في الصناعات الصغيرة و المتوسطة (التي توظف اقل من 500 عامل) يتراوح بين 7.2 % و 9.1 % في حين لم يكن يتجاوز 2.5 % في المؤسسات الكبرى و ذلك في 1979 .

.انظر :

■ M.Delattre(les P.M.E face aux grandes entreprises)

■ L.Vassille (les P.M.E fragilité financier, forte rentabilité)
I.N.S.E.E .Economie et statistique n°148 octobre 1982

[11] Confédération générale des P.M.E (les P.M.E dans l'économie francaise)

[12] كثيرا من الكتاب الذين يرون ان المقاولة من الباطن هي اداة تستغل من خلالها المؤسسات الكبرى (صاحبة الطلب) المؤسسات الاقل حجما . و يظهر هذا الاستغلال في انخفاض تكلفة المنتجات التي تحصل عليها المؤسسات الكبرى من الصغرى مقارنة بما لو أنتجتها بنفسها. و ظاهرة الاستغلال هذه يمكن ان تكون ذات طابع دولي من خلال المقاولة من الباطن الدولية ((sous-traitance international

انظر: J.Chatin et R .Goudon (P.M.E l heure du choix)ed notre temps Paris 1975'

و حول تطور هذا النوع من العلاقات بين الاتحاد الاوروبي و بعض دول اوروبا الشرقية انظر :

institut francais des relation international (ramses98 ')

[13]: - A.Bucaille (P.M.E et enjeux régionaux et internationaux) C.P.E Paris 1980.

- G.Spencer hull (la petite entreprise a l ordre du jour) nouveau horizon Paris 1987

[14] . حول مضمون الاصلاحات الاقتصادية و اسباب انتشارها و ادواتها و تقييمها انظر :محمد ناظم حنفي (الاصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية) القاهرة 1992 ،1991 M.Raffinot dette extérieure et ajustement structurel Edicef Paris

[15] بحوث اقتصادية عربية (مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية) العدد 9 السنة خريف 1997 انظر المقالة التي كتبها عبد الفتاح العموص تحت عنوان ((النماذج التآلفية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي : الاسس النظرية و الحالات التطبيقية ، اشارة للتجربة التونسية))

[16] تؤكد العديد من الدراسات على ارتباط المراحل الاولى من الاصلاحات بتدهور مستوى النمو الاقتصادي و المعيشي للدول التي تطبقها .في مصر مثلا التي شرعت في تنفيذ برنامج اصلاحاتها في 1991 :ارتفع معدل البطالة من 8 % في 1990 الى 11.5 % في 1995 في نفس الوقت لم تمثل الاجور الحقيقية لسنة 1994 سوى 89 % من تلك المسجلة في 1990 كما انخفض الناتج المحلي الاجمالي من 2.5 % في 89-90 الى 1.9 في 91-92 و بقي محدودا الى غاية 95-96 حيث بلغ 4.5 % الا ان التقديرات تشير ان المعدل الذي يستطيع مواجهة تنامي حجم البطالة يجب ان يصل الى بين6 و 8 % سنويا .انظر :

■ مركز دراسات و بحوث الدول النامية (شركاء في التنمية: الجوانب السياسية و الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي في مصر القاهرة 1996)

■ بحوث اقتصادية عربية (اثار برنامج التثبيت و التكيف على مستوى المعيشة في مصر) العدد 9 السنة 1997 .

نفس النتائج تقريبا ملاحظة على الاقتصاد التونسي انظر مقالة عبد الفتاح العموص السابق ذكرها .

[17] حول الاجراءات المنفذة منذ الشروع في تطبيق البرنامج انظر : (الجزائر: تحقيق الاستقرارا و التحول الى اقتصاد السوق) تاليف مجموعة من خبراء الصندوق صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.

[18] لمزيد من الاطلاع عن الوضعية الاقتصادية بعد 1994 انظر :

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (ملخص التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 97) افريل98

[19] حول الاهمية و الاهداف الموكلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة انظر :

* 2ème plan quadriennal 74-77 (rapport général) mai 1974

- الميثاق الوطني 1976 و 1986
- مشروع المخطط الخماسي الاول 80-84
- تقرير المخطط الخماسي الثاني 85-89

[20] البيانات المتعلقة بتحديد خصائص القطاع الصناعي في الجزائر نظمت بناءا على :

- O.N.S collections statistiques (situation des entreprises algériennes en 1987) N°18 octobre 89
- O.N.S (collection statistique (annuaire de l'industrie algérienne 1991) N° 55